كلمة ونص

نبيل الملاح

اقتصاد السوق ليس حلاً

دفعني لكتابة هذا المقال ما يطرحه بين الحين والآخر بعض الباحثين والخبراء وأساتذة الاقتصاد لتسويق نهج اقتصاد السوق في معالجة الأوضاع الاقتصادية وتحسين الأوضاع المعيشية.

بداية أقول لهؤلاء إن اقتصاد السوق لم ينجح إلا في الدول الغنية التي تملك تراكمات رأسمالية كبيرة، وتنتهج سياسات متوازنة في تحديد الرواتب والأجور ولديها أنظمة ضمان صحي واجتماعي تحقق العدالة الاجتماعية لذوي الدخل المحدود، وهذا هو السبب الرئيس لاستقرار هذه الدول ونؤكد ذلك في مجال عدم تحقيق التوازن في معادلة الرواتب والأجور وتكاليف الرعاية الصحية والاجتماعية، ما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار وتزايد العنف والفوضى.

وأعتقد أن قوانين العولمة التي ظهرت في تسعينيات القرن الماضي أدت إلى زرع بذور الخلل وعدم التوازن الاجتماعي والاقتصادي في هذه الدول، وأدت إلى زيادة الفقر والجوع في الدول الفقيرة والنامية وتراجع موارد هذه الدول في مقابل تزايد عدد الأثرياء واحتكارهم لنسبة عالية جداً من الدخل القومي.

لقد نبه الكثيرون وأنا واحد منهم إلى مخاطر العولمة وأهدافها ووصفوها بالرأسمالية المتوحشة، وأن اقتصاد السوق هو المدخل لغرض العولمة التي تهدف إلى السيطرة على العالم اقتصادياً وسياسياً والتحكم بثرواته الطبيعية وغير الطبيعية، وأن اقتصاد السوق لن يستطيع البقاء فيه إلا الأقوياء والأثرياء.

وأنا من المؤمنين أن العولمة أتت في سياق المشروع الصهيوني ومشروعاً مساعداً لتحقيق أهدافه للسيطرة على العالم كله.

وللأسف الشديد أن البعض حاول فرض بعض القوانين والسياسات في سورية تماشياً مع قوانين العولمة وبدعم من الأغنياء وأصحاب الثروات الضخمة التي جمعوها بطرق غير مشروعة في ظل انتشار الفساد واختراقه لجميع مؤسسات الدولة.

وأدت الأزمة التي تعرضت لها سورية في العقد الماضي إلى فرض أعباء كبيرة جداً على موازنة الدولة التي باتت عجوزاتها تتراكم وتتزايد، وأدى ذلك إلى تراجع الأوضاع المعيشية بشكل كبير لا يحتمل وأصبح أغلب الشعب السوري يلامس خط الفقر وانتشار الفساد بقوة بسبب استغلال البعض ظروف الأزمة وفرض الأتاوات التي أدت إلى زيادة الأسعار بشكل كبير، وظهر عدد من المستغلين «الأثرياء الجدد» الذين يحصلون على نسبة عالية من الدخل القومي.

وفي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها سورية وتراجع موارد الدولة عاد البعض من المنظرين إلى طرح مسألة الدعم الذي تقدمه الدولة إلى مختلف الشرائح الاجتماعية المستحقة له، متجاهلين أن ٩٠ بالمئة من الشعب السوري أصبح بحاجة ماسة إلى هذا الدعم، وأن رواتبهم وأجورهم لا تكفي إلا لضعة أيام!، وكان الأحرى بهم أن يطرحوا فرض ضريبة على ثروة الأغنياء الجدد.

لابد من صياغة رؤية اقتصادية تناسب بلادنا وتحقق العدل والإنصاف للأفراد والجماعات، وإيجاد «توليفة» من المفاهيم الإيديولوجية المختلفة الليبرالية والاشتراكية انطلاقاً من العلاقة الوثيقة بين السياسة والاقتصاد والتأكيد على أن اقتصاد السوق ليس حلاً.

استنفار لتطبيق مرسوم العفو

النائب العام في اللاذقية لـ«الوطن»: أعداد المطلق سراحهم بازدياد يومي

اللاذقية- عبير محمود

أكد المحامي العام الأول في محافظة اللاذقية باسم سعيد لـ«الوطن»، استنفار النيابات العامة منذ اللحظة الأولى لصدور مرسوم العفو العام الذي أصدره الرئيس بشار الأسد (في ١٦ تشرين الثاني الجاري) للمباشرة بتطبيق أحكام المرسوم بشكل فوري، مشيراً إلى أن أعداد المشمولين في ازدياد بشكل يومي.

وأضاف سعيد: إنه في مرسوم العفو العام يتم تطبيق الأحكام مباشرة من النيابة العامة والقاضي، مبيناً أنه تم تكليف ٥ قضاة لدراسة أضابير المشمولين كلياً بالمرسوم وإطلاق سراحهم فورياً.

وذكر أن أعداد المطلق سراحهم في ازدياد يومياً، والمحامي العام والنيابة العامة ورؤساء النيابة في مناطق الحفة والقرداحة وجبلة ومنذ اللحظة الأولى لصدور المرسوم يتابعون عملهم بهذه الأمور من دون توقف.

وأشار النائب العام إلى أنه في طبيعة العمل في النيابة هناك ما يسمى مدعى عليهم يكونون موقوفين أمام المحكمة سواء لدى قاضي تحقيق أو قاضي صلح أو جزاء، وهؤلاء موقوفون بدعوى قائمة تتولى المحكمة النظر فيها وعلى سبيل المثال يكون شخص موقوفاً أمام قاضي التحقيق وجرمه مشمول بالعفو، مباشرة يتصدى قاضي التحقيق للموضوع ويفتح الإضبارة ويقوم بتشميله بالعفو بإصدار قرار بذلك.

وبين المحامي العام أنه في حال كان أحد المدعى عليهم «الموقوفين» تحركت عليه الدعوى العامة بجرم سرقة واسمه مدعى عليه وموقوف إذا جرمه مشمول بالعفو يتم تشميله مباشرة وفق شروط المرسوم وهكذا.

وأكد وجود إجراءات إدارية يتم اتخاذها مباشرة بدراسة كل الأمور المتعلقة بتنفيذ المرسوم، وهناك محكومون فيهم خلاصات حكمية وهم بموجب خلاصات حكمية أي حكمهم مبرم ينفذ بالسجن مباشرة، ويقوم القضاة المكلفون بشكل فوري لتشميلهم بإطلاق سراحهم عند تسديد الغرامات المترتبة عليهم.

ولفت سعيد إلى أن هناك موقوفين مشمولون جزئياً بمرسوم العفو العام وليس كلياً، مبيناً أنه يتم تشميلهم بشكل جزئي للعقوبة ويتم تنفيذ باقي العقوبة بعد حسم المدة المشمولة بالعفو العام، على سبيل المثال من كان محكوماً لمدة سنة ويشمله العفو بمدة الثلث، يتم تنفيذ الثلثين من العقوبة وبعدها يطلق سراحه.

كما أشار المحامي العام في اللاذقية إلى ورود طلبات من مشمولين بالعفو منهم أشخاص مذاع البحث عنهم بجرائم مشمولة وفق نص المرسوم، ويحق لهم التقدم بطلبات لتشميلهم بالعفو، إضافة إلى تقديم طلبات للمرضى بمرض عضال ويتم رفعها إلى وزارة العدل.

التقنين والرياح والسرقة تزيد معاناة حماة كهربائياً

«كهرباء» حماة: مخصصات المحافظة انخفضت من ١٢٠ ميغا إلى ٨٠ ميغا

حماة- محمد أحمد خبازي

عادت الكهرباء في محافظة حماة منذ منتصف الشهر الجاري تقريباً إلى سابق عهدها من السوء، بعد تحسن ملحوظ شهدت خلاله استقراراً في مدة الوصل وكانت ساعة كاملة مقابل ٥ ساعات قطع، لتعود إلى نصف ساعة وصل وفي بعض المناطق إلى ٢٠ دقيقة مع انقطاعات بين كل توقيت، لتسبب بذلك معاناة شديدة للمواطنين في مختلف مناطق المحافظة.

وبيّن مواطنون في منطقة السقيلبية لـ«الوطن» أن الكهرباء في منطقتهم شهدت تخفيضاً بمدة الوصل لتصل إلى ١٠ دقائق كل ٥,٥ ساعات، أي بمعدل ٤٠ دقيقة في اليوم الكامل!.

في حين أكد عدد من المواطنين في ريف الغاب الشمالي الغربي، أن الكهرباء عندهم ساءت كثيراً مع بدء العاصفة المطرية التي أدت إلى قطع العديد من الخطوط الهوائية.

ولفت مواطنون من منطقة مصياف أن واقع التقنين الكهربائي الجديد فرض عليهم النوم مبكراً، فالتيار بالكاد يصل إلى منازلهم لنحو ١٥ دقيقة، وينقطع خلالها بسبب الرياح الشديدة مرة أو مرتين في كل فترة ووصل.

أما في منطقة سلمية فبيّنَ مواطنون لـ«الوطن» أن الكهرباء تزورهم على استحياء شديد، فهي تأتي بين ٢٠- ٣٠ دقيقة بعد كل ٥,٥ ساعات قطع، ولكنها قد تغيب لنحو ٥ أو ١٠ دقائق وهكذا دواليك.

أما في ريف حماة الشمالي المحرر، وتحديداً في منطقة صوران، فذكر عدد من المواطنين أن الكهرباء عندهم من سيئ إلى أسوأ، ففي أحسن الأحوال تصلهم لمدة ثلث ساعة ولكنها غير مستقرة ولا ثابتة.

في حين أوضح مواطنون ممن ركّبوا طاقة بديلة في منازلهم، أنهم استعاضوا عن الكهرباء بالألواح والبطاريات التي تشحن بالطاقة الشمسية. وذكر بعضهم أنه رغم تأثر الطاقة البديلة بالحالة الجوية السائدة، وانخفاض استطاعتها لثلث قدرتها بالأيام الجيدة، ورغم تكلفتها العالية، فإنها تبقى أفضل من التقنين الكهربائي الطويل والمقيت.

وأشاروا إلى أنها تؤمن لهم إنارة منزلية جيدة وتمكنهم من شحن جوالاتهم ومشاهدة التلفزيون، وتتيح لأبنائهم طلاب المدارس والجامعات الدراسة بشكل طبيعي وجيد من دون أذى لعيونهم.

من جانبه كشف مصدر في الشركة العامة لكهرباء حماة لـ«الوطن» أن مخصصات المحافظة من الكهرباء انخفضت خلال الفترة الأخيرة من ١٢٠ ميغا إلى ٧٠- ٨٠ ميغا وهو ما أدى إلى تطبيق برنامج التقنين الحالي.

وأوضح أنه تتم المناورة وفصل التيار عن خطوط المنشآت الخاصة المعفاة من التقنين لتأمين التيار للمنازل وفق برنامج التقنين المطبق.

ولفت إلى أن العديد من الخطوط خرجت عن الخدمة من جراء الرياح الشديدة ومنها خط شيحة- مصياف نتيجة انهيار أبراج توتر متوسط، وستتم المباشرة بالإصلاح فور هدوء العاصفة. كما خرجت خطوط القصور وغرناطة ومركز تحويل جوار جامع المسعود في مدينة حماة عن الخدمة، نتيجة تعرض قواطع التوتر المتوسط الخاصة بهذه الخطوط ومركز التحويل للسرقة.

وأشار إلى أن هذه الخطوط تغذي مناطق واسعة من القصور والأربعين في مدينة حماة، وأن إعادة التيار ستتم بعد تأمين القواطع البديلة واتخاذ الإجراءات القانونية.

شيزوفرينا المجتمع السوري.. شكاوى من المعيشة وإقبال كبير على عمليات التجميل

نقيب الأطباء لـ«الوطن»: «فوضى كبيرة بمراكز طرطوس والنقابة أرسلت كتباً لمراقبتها».. والصحة: أنذرناهم!

طرطوس - ربا أحمد

خلال سنتين فقط عشرات المراكز التجميلية بدأت تغزو محافظة طرطوس بغطاء طبي وحقيقة تجارية لتصبح حديث الجميع في واقع اقتصادي واجتماعي صعب يخلق نتيجته الكثير من المشاكل الاجتماعية في المنازل، في حين البعض اعتبرها تسليعاً للإناث وحالة غير صحية سواء نفسياً أم جسدياً.

بعض الفتيات اللواتي التقتهن «الوطن»، يرين أن التجميل من معناه تجميل أشكالهن ولتصبح ملامحهن وأجسادهن أجمل، واختيارهن للمراكز يعتمد على سمعة المختصين فيها والمواد المستخدمة.

بينما بعض الشباب يجدون أنها نتيجة تقليد الفتاة وتقليد الفتيات لبعضهن والتنافس على الجمال، إضافة إلى الدور الكبير لوسائل التواصل الاجتماعي في هذا الأمر لأن المراكز تنشر إعلانات جاذبة للفتيات رغم كلفتها الكبيرة.

إحدى الفتيات المختصات في مركز تجميل بطرطوس أكدت أن المراكز مرخصة بأسماء أطباء ولكنهم يكونون في بعض الحالات التي تستدعي وجودهم فقط، وما عدا ذلك فإن فتيات متدربات على الأجهزة يقمن ببقية الأعمال كتنظيف البشرة والليزر والبوتوكس.

وعند سؤالها عن معنى متدربات، أوضحت أن بعض الفتيات يتخرجن في إحدى الجامعات الخاصة باختصاص «تجميل» وهي ليست كلية طبية، ولكن يتعلمن أصول التجميل وأنواع البشرة، لذلك يتم الاعتماد عليهن، وبعضهن أصبحن أصحاب المركز ويقمن بتدريب فتيات على الأجهزة، ولا يقبلن إلا بلقب طبيبات.

وعن الأجهزة الموجودة أشارت إلى أن جميعها من مراكز بيع الأدوات الطبية وتختلف أسعارها تبعاً لنوعيتها ومكان المنشأ وهي بعشرات الملايين، في حين المواد يتم شراؤها من مستوردين لها وجميعها أجنبية وباهظة الثمن، وبالتالي فإن تكلفة إنشاء أي مركز من حيث البناء والأجهزة والمواد يقارب مليار.

> صالونات حلاقة تحولت إلى عيادات تجميل

وبخصوص أسعار عمليات التجميل، فأشارت إلى أنها في تصاعد مستمر نتيجة غلاء المواد، فالفيلر يتجاوز مليوناً والبوتوكس ٤٠٠ ألف والليزر لكامل الجسم مليون ونصف أو مليونان، وتنظيف البشرة ٣٠٠ ألف، إضافة إلى الأجهزة الخاصة بشد الجسم وغيرها، علماً أن المراكز التي تعود لأطباء مشهورين ترتفع فيها كلف كل العمليات بصورة كبيرة.

وعن نسبة الإقبال، أوضحت أنه جيد جداً ولكن وفقاً لسمعة المركز والطبيب الموجود فيه، وهناك توجه من النساء بمختلف الأعمار نحو الاهتمام بمظهرهن ومن مختلف المستويات العلمية.

وعند سؤال مدير صحة طرطوس الدكتور أحمد عمار أوضح أن سوق المراكز التجميلية بات ضخماً في المحافظة، ولكنها تتبع لقانون تنظيمي يشترط الترخيص باسم طبيب، وتتم ملاحقة المراكز غير النظامية أو صالونات الحلاقة التي تعمل في هذا المجال لأنه من غير المسموح به إطلاقاً استخدامها من دون أطباء، فيتم إنذارها.

بدوره نقيب الأطباء بطرطوس الدكتور يوسف مصطفى أشار إلى الفوضى الكبيرة باتت تحكم هذا المجال، والنقابة حذرت وأرسلت كتبا بهذا الأمر إلى مديرية الصحة لمراقبة إنشائها والاستعلام عن ترخيصها لأن هناك مراكز افتتحت من دون معرفة أحد.